قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية للمدة (2014-2015)

م.م. انمار غالب كليب
الباحث : قتيبة ماهر محمود
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت

L.A. Anmar Ghalib kleab
Qutaiba Maher Mahmoud
Administration & Economic College/ Tikrit University

﴿ المستخلص ﴾

لاقت مشكلتي الفساد والإرهاب اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن ، وتعدّ ظاهرتي الفساد والإرهاب من الظواهر العالمية التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة ، ولها جذور عميقة وأخذت أبعاداً واسعة وتدخلت فيها عوامل مختلفة ، ويعدّ الفساد هو التحدي الأهم للبلدان العربية ووريثه المتوقع هو الإرهاب، و ظاهرة الإرهاب تمثل خطورة كبيرة على البشرية كلها، وهدف البحث تسليط الأضواء على هاتين الظاهرتين من خلال قياس أثر مؤشر إدراك الفساد في العام 2014 بوصفه متغيراً مستقلاً، وأثره في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 بوصفه متغيراً تابعاً في البلدان العربية ومن خلال بيانات مقطعية ، وقد أظهرت نتائج البحث أن السودان الأول عربياً في الفساد الإداري والمالي يليه العراق لعام 2014 ، والعراق الأول عالمياً وعربياً في الإرهاب تليه سوريا لعام 2015 ، أما الإمارات العربية المتحدة فهي أكثر البلدان العربية في مكافحة للفساد الإداري و المالي تليها قطر، وأما عمان وقطر فكانتا خاليتين من الإرهاب لعام 2015 ، وكذلك أظهرت نتائج البحث ما يلي :

1. **الاختبار الإحصائي معامل ارتباط سبيرمان** : اظهر أن هناك ارتباطاً قوياً جداً بين الفساد والإرهاب في البلدان العربية بمقدار (0.83) .

2.**تحليل الانحدار:** جرى تقدير أربع معادلات انحدار، وتم إخضاعها للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وتم اختيار معادلة الانحدار الخطية بعدّها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين مؤشر إدراك الفساد لعام 2014 ومؤشر الإرهاب لعام 2015 في البلدان العربية ، وأظهرت أن العلاقة طردية بين مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي فكلما زاد الفساد زاد الإرهاب معه في البلدان العربية إذ إن زيادة (1%) من الفساد الإداري والمالي تؤدي إلى زيادة الإرهاب بمقدار (15%) في البلدان العربية . وأوصى البحث بضرورة العمل على محاربة الفساد المالي والإداري وبجميع أشكاله ، لماله من تأثير كبير في زيادة العمل الإرهابي، ومراقبة ومتابعة وسائل الإعلام التي تغذي العمل الإرهابي وخفض معدلات الفقر والبطالة المرتفعة في البلدان العربية و العمل على زيادة اندماج المجتمع ونشر الوعي الأمني والثقافة الأمنية من اجل القضاء على الإرهاب.

الكلمات المفتاحية : الفساد والإرهاب في البلدان العربية

Measuring and analyzing the relationship between global corruption perception index and the index of global terrorism in the Arab countries for the period (2014-2015)

(**Abstract**)

Met with the problems of corruption and terrorism the attention of many researchers and those interested are phenomena of corruption, terrorism, global phenomena that are highly proliferated in recent times, has deep roots and took the dimensions and wide and the intervention of the various factors, corruption is perceived to be the most important challenge for the countries of the Arab and heir expectancy is terrorism and the phenomenon of terrorism represent a major threat to all humanity, research aims to shed light on these phenomena by measuring the effect of the corruption Perceptions index in 2014 as an independent variable, and its impact on global terrorism index for 2015 as the dependent variable in the Arab countries and through the cross-sectional data, and results showed that Sudan first Arabs in the administrative and financial corruption, followed by Iraq in 2014, Iraq's first globally and regionally in terrorism, followed by Syria in 2015, United Arab Emirates most Arab countries in the fight against administrative corruption and financial, followed by Qatar, Oman, Qatar free from terrorism for 2015, and the findings from the study include:

1. Statistical test Spearman correlation coefficient: showed that there is very strong between corruption and terrorism in the Arab countries by correlation (0.83).

2.thalil depth: was assessed four equations decline has been subjected to economic and statistical standard tests were selected linear regression equation as the best and most explanation of the relationship between the Corruption Perception 2014 Index and terrorism for 2015 in the Arab countries, showed that the relationship direct correlation between awareness of the global corruption index Index the more global terrorism with terrorism, corruption in the Arab countries has increased since the increase (1%) of the administrative and financial corruption lead to increased terrorism b (15%) in the Arab countries.

He recommended Find the need to work to fight the financial, administrative and all forms of corruption, of his money from big impact in increasing terrorist act, monitor and follow-up of the media that feed terrorist act and reduce poverty and high unemployment in the Arab countries, and work to increase the integration of society and the deployment of security awareness and security culture in order to eliminate rates on terrorism.

المقدمة : ازدادت العمليات الإرهابية في جميع أنحاء العالم بشكل كبير خصوصاً خلال السنوات الأخيرة وإن كانت موجودة منذ القدم ، إلا أنها لم تكن على هذا النحو وأصبحت خطراً يهدد العالم بأسره ، و يصعب تحديد الجذور الحقيقية للإرهاب؛ وذلك لاختلاف مسبباته وكذلك لا يمكن تحديد بداية الإرهاب والعمليات الإرهابية بشكل عام، ومن الملاحظ أيضاً أن هنالك الكثير من المصادر الإعلامية والسياسية الغربية تحاول بشتى أنواع الطرق والأساليب المختلفة أن تربط بين الإرهاب وبين الإنسان العربي وبالتحديد الإنسان العربي المسلم، وقد برز العديد من الكتّاب والكتب الغربية التي تحاول إلصاق تهم الإرهاب بالعرب والمسلمين وذلك للتخلص من شبح ماضيهم الأسود . لاقت ظاهرة الفساد اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن واتفقوا على ضرورة تأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وإظهار أسبابها وطرق علاجها من خلال خطوات موضوعية ومحددة ومكافحة هذه الظاهرة في كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية . تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان العربية إذ أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها .ولا شك إنَّ العمليات الإرهابية تحتاج إلى التمويل من اجل القيام بالعمليات الإرهابية، ويعدّ الفساد احد أهم مصادره ويلاحظ أيضاً إن خارطة الفساد الدولية تتناسب طردياً مع عدم الاستقرار السياسي ، وبمعنى آخر كلما كان هنالك إرهاب وتوتر مجتمعي وحروب أهلية نمى الفساد ، لأنّ الفساد الإداري والمالي يجد بيئته في البلدان غير المستقرة .

1.مشكلة البحث : تكمن إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

هل هنالك علاقة تأثير مهمة لمؤشر الفساد العالمي في مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ؟ وما هو مقدار هذا التأثير ؟

2.أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه يوضح أثر مؤشر الفساد العالمي في مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية، وإلى أي مدى يمكن أنْ يتأثر مؤشر الإرهاب العالمي بهذا المتغير .

3.فرضية البحث : يفترض البحث أن هنالك أثراً كمياً لمؤشر الفساد العالمي على مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ويمكن قياس هذا الأثر .

4.هدف البحث : قياس أثر مؤشر الفساد العالمي في مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ، أي التحقق من صحة الفرضية أعلاه .

5.حدود البحث :

- تتضمن حدود البحث الزمانية المدة (2014-2015) .

- تتضمن حدود البحث المكانية البلدان العربية .

6.منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والطرائق الإحصائية والقياسية لقياس أثر العلاقة بين مؤشر الفساد في مؤشر الإرهاب العالمي ، وتفسير العلاقة بينهما من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية المتمثلة بالتعرف ثم التقدير والاختبار والتنبؤ .

7.هيكلية البحث : قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة وكالتالي :

المبحث الأول : تضمن الإطار النظري للفساد .
المبحث الثاني : تضمن الإطار النظري للإرهاب .
المبحث الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية للمدة (2014-2015) .

المبحث الأول

الإطار النظري للفساد

يشير الكثير من الباحثين والمهتمين في مجال السياسة والاقتصاد إلى أنَّ ظاهرة الفساد ظاهرة خطيرة تهدد اقتصاد البلدان، واتفقت آراء هؤلاء على ضرورة العمل على تطويق هذه الظاهرة ووضع الحلول الناجعة لها، من خلال خطوات محدده وواقعية لمكافحة ظاهرة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تعجيل عملية التنمية الاقتصادية .

أولاً : مفهوم الفساد : هو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية بطرق مختلفة ، وكذلك يعرف بسوء استخدام المنصب أو الوظيفة العامة وكذلك يمكن أن يشمل العاملين في القطاع الخاص، لكن الموظف الحكومي هو أكثر تأثراً بالفساد من الموظف في القطاع الخاص، وذلك لبعد الأول عن المسائلة والرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فأنه أكثر عرضة للمسائلة والرقابة من قبل المدير أو المسؤول المباشر عنه (معبد،2012 :17) .

أما منظمة الشفافية الدولية فتعرّف الفساد بأنه (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص)

وقد عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المسائلة (المشهداني ومهدي،2013: 171) .

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية هذه الصيغة إذ أخذت بنظر الاعتبار، النزاهة والشفافية فأصبحت الصيغة كالأتي الفساد=(الاحتكار+ حرية التصرف)-(مساءلة +نزاهة+ شفافية)(إليوت،2000: 224)

.

أما العالم (R.Telman) فيرى أن الفساد يولد في أجواء تُشجع وتُساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً ، وتجري اغلب نشاطاته في تستر وخفية بعيدة عن الرادع والجزاءات الرسمية ومنها: الرشوة وتوظيف الأقارب والمحاباة والاختلاس (إلهيتي،2012: 12) .

ومنظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" ، والبنك الدولي فيعرفه بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)، نلاحظ أن هذين التعريفين متطابقان و يذهبان إلى أن ظاهرة الفساد تقتصر فقط على القطاع العام دون القطاع الخاص، أما

الشواهد المتاحة فتشير إلى وجود الفساد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضاً، خاصة تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها، كذلك قد لا ينطوي سوء استخدام السلطة العامة من قبل المسؤول الحكومي على مصلحة شخصية، ولكن قد تكون لمصلحة حزبه، أو عشيرته، أو أصدقائه أو أقاربه (تركي وشرفي، 2012: 2) .

ثانياً : قياس الفساد: بمؤشر إدراك الفساد (**CPI**) ويشير إلى درجة الفساد أو عدم النزاهة ، يقع بين الصفر بوصفها حداً أدنى و مائة درجة بوصفها حداً أعلى، ويتم إصدار هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية سنوياً، وهي منظمة أهلية ودولية تقوم بمجموعة من المسوحات ومعلومات معتمدة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ومدى تأثيره على الاستثمار، ويقيس هذا المؤشر حالة إدراك الفساد في اغلب بلدان العالم ، كلما اقتربت قيمة المؤشر من المائة درجة كلما كانت أكثر وعياً وشفافية في محاربة ومنع الفساد والعكس صحيح ، ويعكس هذا المؤشر درجة التحسن في الممارسات الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد(جواد وعزيز،2012: 124-125) .

ثالثاً : أنواع الفساد : يقسم الفساد إلى نوعين رئيسيين هما:

1.**الفساد الشامل الكبير**: يلاحظ هذا النوع عند كبار القادة وكبار المدراء والمسؤولين والمتنفذين ، وغالباً ما تلجأ هذه الفئة إلى استغلال المصالح العامة لخدمة المصالح الخاصة ، وينتشر هذا النوع بشكل اختلاس أموال الدولة والمشاركة في صفقات ذات مبالغ مالية وعقود كبيرة .

2.**الفساد العادي الصغير** : يتخذ من الرشاوى الصغيرة وهو الأكثر اتساعاً بين الموظفين والمسؤولين الحكوميين العاديين أو الصغار المتنفذين ، وهم ذوي الرواتب الضعيفة أو القليلة ، وينتشر هذا النوع لقلة دخلهم ، وسعي هؤلاء لرفع دخولهم ومستوياتهم المعيشية، وهناك أنواع متعددة للفساد منها العرضي والمنظم والشامل والأبيض والأسود والرمادي(إلهيتي،2012: 12).

رابعاً : أثر الفساد على النمو الاقتصادي : يعدّ الفساد أحد أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة، ولاسيما المقنعة منها حيث يتسبب في ترهل مؤسسات الدولة الأمر الذي يزيد الأعباء على ميزانية الدولة ، وتحدث البطالة المقنعة عن طريق استغلال المحسوبيات ودفع الرشى من اجل الحصول على فرصة عمل بغض النظر عن المؤهلات العلمية ومدى تناسب هذا الفرد في تلك الوظائف (المشهداني ومهدي، 2013: 184) . يؤثر الفساد الاقتصادي على مستوى التشغيل مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، حيث يؤثر على زيادة الأنّفاق العام،وتغيير تركيبه عناصره إذ يخصص السياسيون والمسؤولون المرتشون في الموازنة العامة على بنود يسهل فيها ابتزاز رشىً كبيرة، وكذلك يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة (ألشكري والشمري،2013 :166) . يعرقل الفساد الاستثمار ، إذ يساهم في رفع تكاليف الاستثمار ويؤدي إلى خفض مستوياته ، وكذلك يعمل على قصور الخدمات الحكومية والخاصة، وتردي البنى الأساسية ونوعيتها، وبالتالي خفض معدلات النمو الاقتصادي، حيث إنَّ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الفساد تؤدي إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، وكذلك يساهم الفساد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى انخفاض إنتاجية العمل وتراجع الدخول، وينتج عن فساد التوظيف تراجع مستويات حفظ الموازنة بين المهارات والوظائف المتاحة مما يخفض من الأنّتاجية ويقلل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (جليدان: 2014) . وقد أشارت العديد من البحوث و الدراسات

إلى أن للفساد الاقتصادي علاقة طردية مع البطالة إذ يلاحظ أن الكثير من البلدان التي ينخفض فيها مؤشر إدراك الفساد ، بمعنى ارتفاع مستوى الفساد تعاني من ارتفاع مستويات البطالة (المشهداني ، 2013: 183) .مظاهر الفساد الإداري متعددة وهي غير مرتبطة بأي نوع من أنواعه، مما تجعله يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة مثل :

1.فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يقوم الموظف المسؤول بتأخير منح التراخيص أو انجاز المهام لفترات طويلة تؤدي إلى تعطل مصالح المواطنين مما يضطر المواطن إلى دفع رشىً لكي تتم مصلحته وإجراءاتها .

2.انتشار المحسوبية كتعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف المهمة والمميزة.

3. الابتزاز مثل الرشاوي التي يجبر المستثمرون على دفعها حتى تتم الموافقة على طلبات الاستثمار.

4.التلاعب بالدعم الذي تمنحه الحكومة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه إلا بعد تقديم رشاوي للموظفين، وقد يحرم أصحاب الحق من الدعم وتذهب لغير المستحقين .

5. فساد البيروقراطية الناتج عن زيادة الإجراءات والتعقيدات والرقابة على الجهات المختلفة.

6.الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين وتعدد التشريعات لتنشأ منها ثغرات متعددة تمكن بعض المسؤولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب خاصة .

7.ممارسة التجارة المحرمة والمحظورة شرعا مثل (تجارة المخدرات ،والأسلحة ،....الخ) أو ممارسة التجارة ينتج عنها عملية غسيل للأموال .

8. تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والإثراء من الوظيفة العامة .

9.الهدر في استعمال الموارد المالية الحكومية .

ويضيف العكيلي إلى ما سبق عدة نقاط مهمة لأثر الفساد على الواقع السياسي والاقتصادي للبلد ومنها :

1.يؤدي الفساد إلى تقويض العملية الديمقراطية .

2.زعزعة الثقة لدى الفرد بالحكم الرشيد أو بمصداقية الحكومة.

3.التلاعب بالأصول القانونية في انجاز المعاملات .

3.يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى التشغيل وزيادة نسبة البطالة ؛ بسبب ضعف الدورة الاقتصادية

4.والأنتاج الوطني مما يسبب هدر الثروة العامة أو سوء توزيعها .

5.يؤدي الفساد إلى هجرة الكفاءات والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من قبل الطبقات الفاسدة والمفسدين .

6.يسبب ضعف كفاءة رؤوس الأموال ، إذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشىً دون أن يكون لدية المقدرة المالية أو القدرة الاستثمارية المناسبة .

7.يساهم بهروب المستثمرون المحليون للاستثمار في الخارج بدلاً عن الداخل ويساهم بعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد ، بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشى ، فهو ضريبة إضافية ، وكذلك ويساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره .

المبحث الثاني
الإطار النظري للإرهاب

قفز الإرهاب إلى قمة أولويات الأجندة السياسية في دول العالم ، إذ تعد ظاهرة الإرهاب من اخطر الظواهر الحديثة التي واجهت المجتمع الدولي، وتبرز أهمية هذا الخطر من خلال عدد ضحاياه وفي الخسائر المادية التي سببها ، واختلفت أسباب ظهوره و نتائجه .

أولاً : تعريف الإرهاب : تُعد ظاهرة الإرهاب محور جدل كبير ومناقشات عديدة من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الشأن في السنوات الأخيرة ، وكذلك أصبح البحث عن جذوره ودوافعه محط أنظار الكثير من الناس، ولعل هذا الموضوع قد حظي بانتباه الكثيرين؛ لأنّ العامة من الجماهير لا يؤيدون ولا يتعاطفون مع الإرهاب والإرهابيين، وظلت ظاهرة الإرهاب لفترة طويلة يكتنفها الغموض، وظن بعض الكتاب أنها حركة يسارية سببها الظلم والاضطهاد ولابد من القضاء على الظاهرة إذ أردنا القضاء على هذه الظاهرة (ليكور،3:2005) .

الإرهاب لغةً : إنَ كلمة الإرهاب عموماً جاءت من الفعل رَهَبَ ومفادها خافَ ،وأرهَبَهُ واسترهبهُ .

واصطلاحاً : فقد عرفت الموسوعة السياسية بوصفه استخدام للعنف غير القانوني بأشكال مختلفة مثال ذلك (الاغتيال ،والتعذيب ،والتخريب....الخ) من اجل تحقيق هدفٍ سياسي مُعين .

إنَّ الإرهاب مصطلح قديم ففي المعجم الوسيط وصف على الذين يستخدمون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، ومنها ما يقوم به بعض الافراد الجماعات والدول من خلال القتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، وأما على مستوى التأصيل الفقهي للظاهرة فقد بدأ استخدام كلمة إرهاب في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات؛ لضمان خضوع شعوبها لها ، وأصبحت الكلمة تطلق بشكل أساسي على إرهاب الذي يقوم به أفراد وجماعات في حين هناك من يعدّ أفعالاً محدودة عملاً إرهابياً من قبيل إلقاء القنابل واختطاف الطائرات والأفراد واحتجازهم رهائن، إلى غير ذلك من أشكال الاعتداء على الارواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة المخالفة لأحكام القانون الدولي؛ لأسباب سياسية أو بهدف الحصول على فدية (سلطان،2010 :108) .

ثانياً : سمات الإرهاب : للعمل الإرهابي عدة سمات أهمها (الجنحي ، 2001: 13) :

1. عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها للخطر .
2. يكون موجه إلى الأفراد أو المؤسسات أو المصالح العامة التابعة للدولة .
3. يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية .

وكذلك إن للإرهاب سمات عديدة ومتنوعة أخرى نذكر منها(باجحزر ، ب ت : 8) :

1. يعتمد أساساً على السرية في التخطيط والتنفيذ لأعماله .
2. يركز الإرهاب في الاعتداء على المدنيين الأبرياء .
3. يساهم بشكل كبير في إحداث موجة عارمة من الخوف والرعب لدى المدنيين .
4. يؤمن القائمين على العمل الإرهابي بأنه مبرر من وجهة نظرهم ويخدم توجهاتهم .

5. ينطلق من أيدلوجية لها قناعتها وأهدافها وخططها وبرامجها ومناطق أعمالها .
6. يستخدم الإرهاب التقليد والمحاكاة، أي بمعنى أنه إذا ارتكب بعض الإرهابيين جريمتهم ونجحوا في تنفيذها، فإنها تتكرر بنفس الأسلوب والمستوى .

ثالثاً: قياس الإرهاب: يقاس بمؤشر الإرهاب الدولي الذي يصدر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP) ، وهو مؤسسة بحثية عالمية غير ربحية لها فروع في الولايات المتحدة ودول أوروبا، ورتّب هذا المعهد دول العالم من حيثُ حجم انخراطها في العمليات الإرهابية ومدى تعرضها للاعتداءات للعمليات الإرهابية ويتكون من (0- 10) درجات، فكلما اقتربت درجة الإرهاب من عشرة ،كلما انتشرت العمليات الإرهابية في ذلك البلد والعكس صحيح (**http://www.visionofhumanity.org**) .

رابعاً : أسباب الإرهاب : للإرهاب أسباب متعددة أهمها :

1. الأسباب النفسية للإرهاب (السدلأنّ ، 2004: 26-27) :

أ.**حب الظهور والشهرة** : يكون الشخص غير مؤهلاً فيبحث عن ما يؤهله باطلاً ليحظى بالظهور والشهرة ، ولو كان بالقتل والتخريب .

ب.الإحباط : يُعد الإحباط أحد أسباب الخروج على النظام والقانون وعلى العادات والتقاليد والأعراف، وشعور الفرد بخيبة أمل في نيل حقه أو الحصول على ما يصلحه أو ما يرغب به، فكثير من البلدان العربية همشت دور الجماعات عموماً ولم تكترث بها وعذبت وشردت وقتلت وامتنعت من إيصال خيرها للناس مع زعمهم بحرية الرأي والتعبير .

ت.البيئة : قد يكتسب الفرد من البيئة المحيطة به الصفات النفسية من خلال محيط الأسرة أو في محيط المجتمع الذي يعيش فيه فكل خلل في ذلك المحيط ينعكس على سلوك وتصرفات ذلك الفرد ، حتى تصبح جزءاً من تكوينه وتركيبه النفسي، ويعد الفشل في الحياة الأسرية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جنوح الأفراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة ومنها الإرهاب .

ث. انهيار منظومة التعليم : يُعد التعليم صمام أمان الضبط الاجتماعي ومحاربة الجنوح والتطرف الفكري والأخلاقي لدى الفرد والمجتمع والفشل في التعليم يولد لدى الأنّسان شعوراً بالنقص وعدم تقبل المجتمع له .

ج.الإخفاق الحياتي والفشل المعيشي والفقر وقد يكون إخفاقاً من النواحي الوظيفية أو من خلال التجارب العاطفية الفاشلة، فيجد في هذه الطوائف المتطرفة و الثلل الضالة ما يظن انه يغطي فيه على إخفاقه ويضيع فيه فشله ويستعيد به نجاحه .

2.الأسباب الاقتصادية للإرهاب : تشكل الأزمات الاقتصادية التي تعيشها معظم دول العالم سبباً مهماً لنشوء الجماعات الإرهابية ، فالسياسات الاقتصادية غير الملائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة قد تؤدي إلى حدوث فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والأغنياء وبعض المتعلمين وذوي المصالح الاقتصادية وبين غير المتعلمين من فئات اقتصادية منهكة ومهمشة أو بين من يحاول العمل على زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وان أدت هذه إلى إفقار وأنهاك شرائح كبيرة من المجتمع وبين من لا يملك ، وكذلك إنَ الفقر وما يصاحبه من أوضاع اجتماعية ونفسية مزرية قد تولد الإحساس بالظلم والاضطهاد ومن ثم التورط بالجرائم الإرهابية ، فضلاً عن انتشار البطالة بصورة واسعة ولدى فئة الشباب خصوصاً، وكذلك إنَ عدم العدالة في توزيع الثروة والموارد المادية المتاحة وعدم توفير الحاجات

الأساسية بين أفراد المجتمع على نحو متوازن يساهم أيضاً في فرز قدراً متعاظماً من الظلم الاجتماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات كبيرة من السكان(العاني،2009: 39-40) .

3.الأسباب الاجتماعية : هي العوامل الاجتماعية المؤدية للجريمة بشكل عام وإنَّ الأسباب الاجتماعية المؤدية للإرهاب غالباً ما تتصل بحالة التنوع والأنّسجام الثقافي في المجتمعات، إذ أنَه كلما كانت هناك درجة عالية من الأنّصهار الثقافي والحضاري كلما قلت درجة الميول نحو الأعمال الإرهابية ، ونظراً للبيئة الاجتماعية للفرد والتي تمثل المدرسة وبيئة العمل وجماعة الأصدقاء وفي جميع هذه المكونات جوانب سلبية وجوانب ايجابية وفي الغالب فإن الجوانب السلبية تكون دافعة وداعمة للإرهاب (محمود، 2010: 61) .

4.أسباب الإعلامية :تحاول الجماعات الإرهابية إلى تسليط الضوء على بعض القضايا من خلال طرحها على الرأي العام بواسطة الأعلام، إذ ترى هذه الجماعات بأن قضاياها متجاهلة من العالم،لذلك تسعى إلى جذب الأنّتباه إليها وإلى وجهه نظرها،من خلال العمليات الإرهابية التي تنفذها،ويعتمد الإرهاب في تحقيق أهدافه على عنصرين هما إثارة الخوف والرعب والثاني هو تسليط أضواء الإعلام على أعماله الإرهابية (بوعلي،2010: 35).

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية للمدة 2014-2015

يُعد أسلوب التحليل القياسي في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة من الأساليب الحديثة ، إذ يساعد متخذوا القرارات وصانعوا السياسات على عقد المقارنات بين القيم مما يساهم في اتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي .

أولاً : توصيف النموذج القياسي :

1.**المتغير التابع (Y):** مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2015 في البلدان العربية وتكون قيمته بين (0-10) فكلما اقتربنا من عشرة كلما كان العمليات الإرهابية أكثر انتشاراً في هذا البلد .

2. **المتغير المستقل (X) :** مؤشر إدراك الفساد العالمي لسنة 2014 في البلدان العربية وتكون قيمته بين (0-100) فكلما اقتربنا من (100) كلما كان البلد اقل فساداً أدارياً ومالياً ، أي أكثر مكافحة للفساد الإداري والمالي .

يتم تقدير أربع معادلات انحدار وبعد الانتهاء من تقدير الدوال تخضع هذه المعادلات إلى الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية واختيار المعادلة الأفضل منها التي تمثل التقدير الكمي لأثر مؤشر إدراك الفساد العالمي في مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ، إنَّ اختيار النموذج القياسي المناسب الذي نستخدمه في تقدير هذه العلاقة يساهم في إيضاح العلاقة بين متغيرات البحث.

ثانياً : عينة البحث : تتكون عينة من التالي :

جدول (1) مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي

البلد	مؤشر الفساد (x) لعام 2014	مؤشر الإرهاب (y) لعام 2015
العراق	16	10
الإمارات العربية المتحدة	70	1.045
قطر	69	0
البحرين	49	4.178
الأردن	49	1.751
المملكة العربية السعودية	49	4.006
عمان	45	0
الكويت	44	0.019
تونس	40	3.697
المغرب	39	1.446
مصر	37	6.813
الجزائر	36	4.75
لبنان	27	6.376
سوريا	20	8.108
اليمن	19	7.642
ليبيا	18	7.29
السودان	11	6.686

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى :

(**X**): معهد الاقتصاد والسلام **(IEP)** ، مؤشر الإرهاب لعام 2014**:**
http://www.visionofhumanity.org

(**Y**): منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر إدراك الفساد **(CPI)** لعام 2015:
https://www.transparency.org

ثالثاً: وصف متغيرات البحث :

1. **مؤشر إدراك الفساد في البلدان العربية لعام 2014:** مؤشر إدراك الفساد مؤشر عكسي أي كلما انخفضت قيمته كلما ارتفع الفساد الإداري والمالي والعكس صحيح و يلاحظ من الشكل (1) أن السودان جاءت بالمرتبة الأولى وحصلت على(11%) يليها العراق بـ(16%) ثم ليبيا بـ(18%) على التوالي فيما سجلت أعلى نسبة في مكافحة الفساد في الإمارات العربية المتحدة وحصلت على

(70%) تليها قطر بـ(69%) ثم مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية ثم المملكة العربية السعودية إذ سجلت (49%) ، انظر شكل (1) .

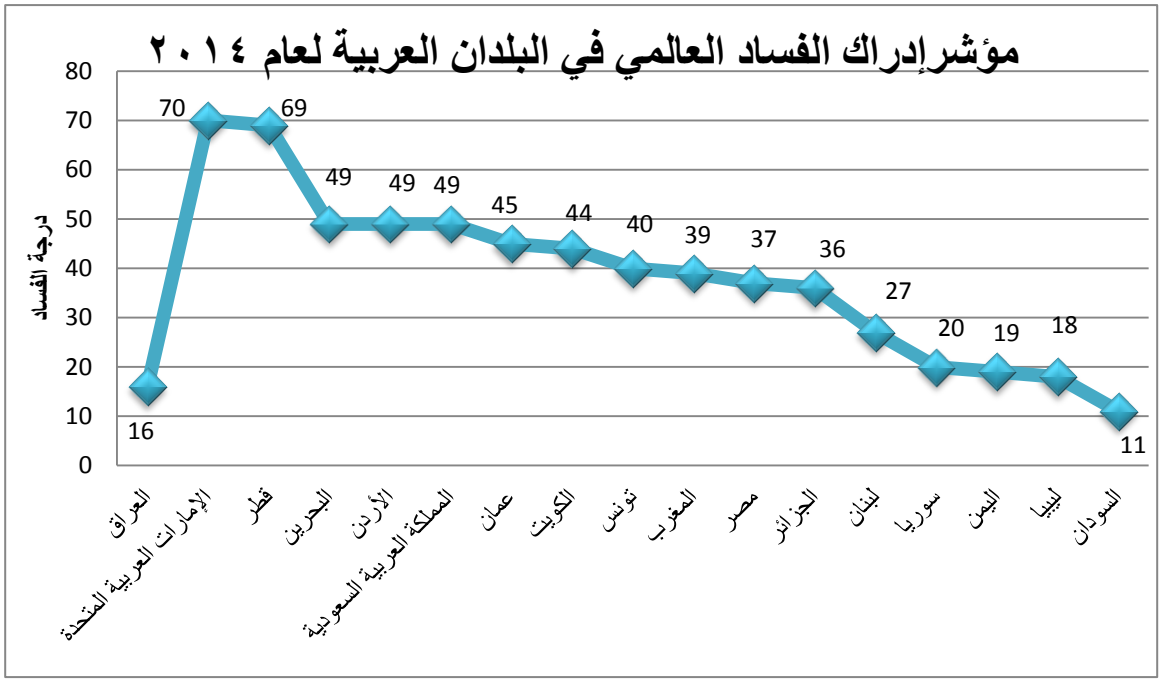

شكل (1) مؤشر إدراك الفساد العالمي في البلدان العربية لعام 2014

المصدر : من إعداد الباحث

2.**مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية لعام 2015**: مؤشر الإرهاب يلاحظ من الشكل (2) أن العراق جاء بالمرتبة الأولى تليه الجمهورية العربية السورية ثم اليمن على التوالي فيما سجلت قطر وعمان أدنى نسبة في الإرهاب وبواقع صفر تليها الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة ، انظر شكل (2)

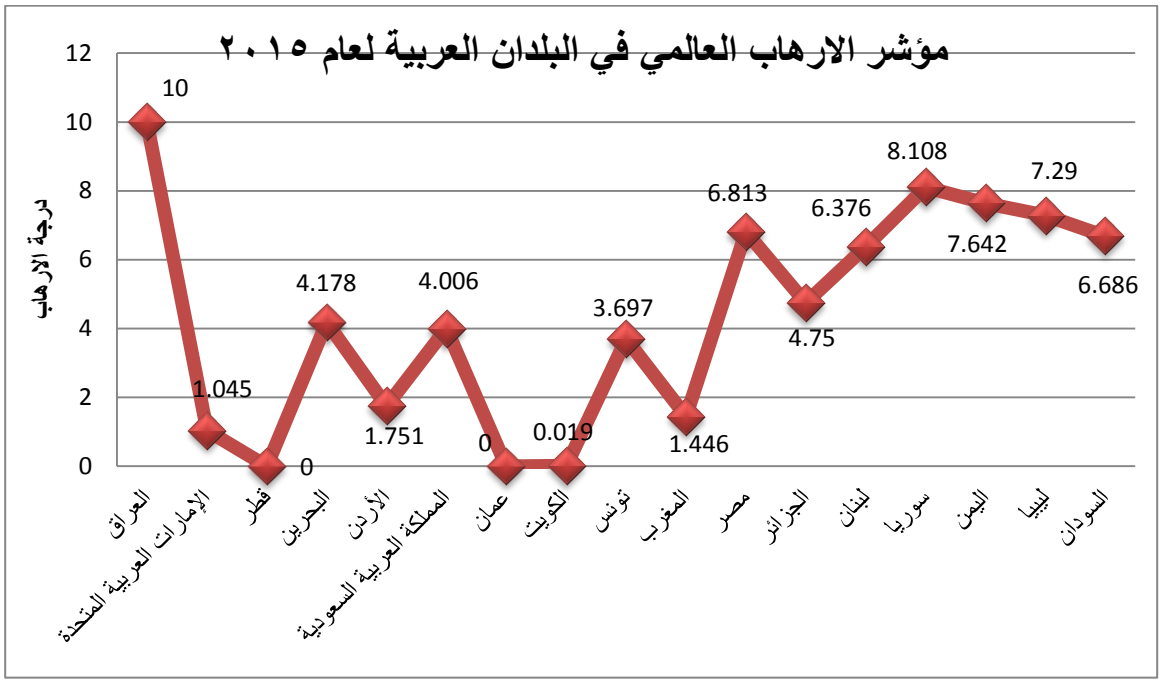

شكل (2) مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية لعام 2015

المصدر : من إعداد الباحث

رابعاً :الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي : يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرائق جمع البيانات وعرضها، وكذلك يتضمن طرائق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها ، وكذلك يعد التحليل الوصفي من الأساليب المهمة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية الاقتصادية (الدوري ،2015: 100)، وفيما يلي عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة

جدول (2) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	عدد المشاهدات	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الأنّحراف المعياري
Y : مؤشر الإرهاب	17	0	10	4.341	3.270
X : مؤشر إدراك الفساد	17	11	70	37.529	17.425

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

خامساً : اختبار معامل الارتباط بيرسون : من الجدول (3) يتضح التالي من الإشارة موجبة بين مؤشر إدراك الفساد و مؤشر الإرهاب العالمي، مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ،

وهذا يعني أن زيادة الفساد الإداري والمالي في البلدان العربية يؤدي إلى زيادة الإرهاب ، وكذلك أن قوة الارتباط شكلت (0.825) مما يعني أن هناك ارتباط قوي جداً بين مؤشر إدراك الفساد و مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ، انظر جدول (3) .

جدول (3) اختبار معامل ارتباط بيرسون بين مؤشر إدراك الفساد لعام 2014 ومؤشر الإرهاب لعام 2015 في البلدان العربية

	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N
X	0,825 **	0.000	17

**. Correlation is significant at the 0.01 level

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

سادساً :تقدير معادلات الأنّحدار : قدرت أربع معادلات انحدار لمؤشر إدراك الفساد في مؤشر الإرهاب في البلدان العربية للمدة (2014-2015) وكانت النتائج كالتالي :

جدول (4) نتائج تقدير معادلة انحدار مؤشر الفساد في مؤشر الإرهاب في البلدان العربية

النماذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	A	β				
الخطي Y = -5.142 + 0.152 X	0.010	0.000	0.000	0.680	1.620	**ناجح**
اللوغاريتمي التام LnY = -27.064 + 6.590 lnX	0.020	0.020	0.020	0.311	2.236	**ناجح**
نصف لوغاريتمي للطرف الأيمن LnY = - 28.170 + 7.945 X	0.001	0.000	0.000	0.611	1.317	**ناجح**
النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر Y = - 7.508 + 0.119 lnX	0.023	0.021	0.021	0.308	2.286	**ناجح**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

ولاختيار المعادلة الأمثل التي تمثل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد ومؤشر الإرهاب في البلدان العربية ، من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إن علاقتها طردية ، مما يعني أن زيادة الفساد تؤدي إلى زيادة الإرهاب وهذا يتفق مع المنطق ، ويلاحظ أن جميع المعادلات ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية والقياسية ، لذلك تم اختيار معادلة الأنّحدار الخطية ، بعدّها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين مؤشر إدراك الفساد و مؤشر الإرهاب بحسب اختبار R^2 ، إذ أن التغييرات في مؤشر إدراك الفساد تفسر(68%) من التغييرات في مؤشر الإرهاب ، و(32%) على

عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق البحث . أظهرت نتائج النموذج القياسي بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج القياسي المستخدم في تحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد ومؤشر الإرهاب في البلدان العربية ، يتصف بدرجة معنوية عالية لذا يمكن استخدامه في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل للعلاقة بين مؤشر إدراك الفساد ومؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية ، وهذا يعني أنَ الفساد الإداري والمالي يؤثر بشكل معنوي في الإرهاب في البلدان العربية ، أما اختبار (**Durbin-Watson**) ، فإن قيمته كانت (1.620) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج القياسي في اختبار(**park test**) أي أنَ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ، أما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الأنّحدار (B = 0,152) ويشير بوضوح إلى أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في زيادة مؤشر الإرهاب بمقدار (0,152) ، وهذا أمر طبيعي إذ إنَّ زيادة الفساد الإداري والمالي تؤدي إلى زيادة مؤشر الإرهاب

الاستنتاجات والمقترحات :

أولاً: الاستنتاجات :

1. السودان الأول عربياً في الفساد الإداري والمالي يليه العراق لعام 2014.
2. العراق الأول عالمياً وعربياً في الإرهاب تليه سوريا لعام 2015 .
3. الإمارات العربية أكثر البلدان العربية في مكافحة للفساد الإداري و المالي تليها قطر .
4. عمان وقطر خالية من الإرهاب لعام 2015 .
5. هناك ارتباط قوي جداً بين الفساد والإرهاب في البلدان العربية بمقدار (0.83) بموجب الاختبار الإحصائي معامل ارتباط سبيرمان .
6. العلاقة طردية بين مؤشر إدراك الفساد العالمي ومؤشر الإرهاب العالمي فكلما زاد الفساد زاد الإرهاب معه في البلدان العربية .
7. إن زيادة (1%) من الفساد الإداري والمالي تؤدي إلى زيادة الإرهاب بـ(15%) في البلدان العربية

ثانياً : المقترحات : تعدّ البلدان العربية من أكثر بلدان العالم التي تضررت بشكل كبير من العمليات الإرهابية لذا يتطلب وبناءً على ما سبق :

1. العمل على محاربة الفساد المالي والإداري وبجميع أشكاله ، لماله من تأثير كبير في زيادة العمل الإرهابي.
2. العمل على مراقبة ومتابعة وسائل الإعلام التي تغذي العمل الإرهابي .
3. العمل على خفض معدلات الفقر المرتفعة في البلدان العربية، مما سيؤدي إلى تقليص العمل الإرهابي .
4. إعداد برنامج لتشغيل القوى العاملة وخفض معدلات البطالة وبالتالي خفض العمليات الإرهابية.
5. العمل على زيادة اندماج المجتمع ونشر الوعي الأمني والثقافة الأمنية من اجل القضاء على الإرهاب.
6. دعم الأجهزة الأمنية بكل صنوفها وتشكيلاتها بالوسائل المتقدمة والمتطورة من اجل محاربة الإرهاب .

المصادر والمراجع :

1.أنعام رضا سلطان ، (2010) ، " تصعيد الإرهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط" ، المجلة السياسية والدولية ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد .

2. اليوت، كيمبرلي ان، (2000)،" الفساد والاقتصاد العالمي" ، الطبعة الاولى، ترجمة : محمد جمال امام : مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، مصر.

3. باجحزر ، خالد بن صالح محمد ، "دور الأسرة المسلمة في تحصين أبنائها ضد الإرهاب والتطرف من منظور التربية الإسلامية " ، كلية الشريعة ،جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية .

4. تركي وشرفي ، 2012، (2012) ، مداخلة "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري " ،كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التيسير ،الجزائر .

5. جواد، الدكتور عباس ناجي، وعزيز، الباحث خليل اسماعيل، (2012)،" تحليل العلاقة الدالية بين مستوى النزاهة والاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية .

6. الجنحي ، د.علي بن فايز ،(2001) ،" الارهاب الفهم المفروض للارهاب المرفوض "، مركز الدراسات والبحوث ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

7. الحربي ، ضيف الله بن شديد ، (2010) ،رسالة ماجستير " مدى اسهام التخطيط الامني في مواجهة ظاهرة الارهاب "، قسم العلوم الادارية ، جامعة نايف الامنية للعلوم الامنية ، المملكة العربية السعودية .

8. الدوري ، قتيبة ماهر محمود ، رسالة ماجستير " قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2013"، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت .

9.السدلأنّ ، صالح بن غانم ، (2004) ،" أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " ، المملكة العربية السعودية .

10. الشكري والشمري ،د. عبدالعظيم عبدالواحد و م. حسين عباس حسين، (2013)، "الفساد في البلدان النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) 2004-2011 " مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية .

11.العكيلي ، القاضي رحيم حسين، (ب،ت) ،" الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته".

12. العاني ، د.فكرت نامق العاني ، (2009)،" الارهاب والسلوك الارهابي (المدخلات والعلاج)" ،جامعة النهرين .

13. المشهداني، د. خالد حمادي ، ومهدي ، الباحث محمد ضياء،(2013) " قياس أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة في دول مختارة للسنوات (1985- 2008) "، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة ، العدد 42 .

14. معبد ، الدكتور مصطفى محمد، (2012)، "الاثار الاقتصادية للفساد الاداري" ، دار الفكر الجامعي ،الطبعة الاولى، الاسكندرية ، مصر.

15. ليكور ، والتر ، (2004) ، "الإرهاب القادم "، مجلة السياسة ، ترجمة : مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية في القاهرة ، مصر .

16. الهيتي ، الدكتور رباح مجيد محمد، (2012)،" ثقافة الفساد الاداري في العراق "، مؤسسة مسارات - سلسة دراسات اجتماعية .

.الأنّترنيت :

1. معهد الاقتصاد والسلام (IEP) ، مؤشر الإرهاب لعام 2014:

http://www.visionofhumanity.org

2.منظمة الشفافية الدولية ، تقرير مؤشر إدراك الفساد (CPI) لعام 2015 :

https://www.transparency.org

3.جليدان ، سعود بن هاشم ، (2014)، مقال " آثار الفساد "، صحيفة مال الاقتصادية :

http://www.maaal.com/archives/26720